



كلمة

السيد محمد بن عيسى

وزير الشؤون الخارجية والتعاون

أمام

المؤتمر الثاني من أجل تسهيل بدء نفاذ

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

نيويورك، في 11 نوفمبر 2001

السيد الرئيس،

اسمحوا لي قبل كل شيء، أن أتقدم إليكم باسم الوفد المغربي وباسمي المخلص بأحر التهاني لرؤاستكم لهذا المؤتمر الحام، الذي يقود في ظروف دولية دقيقة تميزت بالأحداث الإسرائيلية الأخيرة التي ستعكس لا محالة على قضايا نزع السلاح والأمن الدوليين.

ولي اليقين أنه بفضل خبرتكم الواسعة وحنككم المعروفة ستقودون دون شك أشغال هذا المؤتمر إلى النتائج الإيجابية المرجوة.

ولا يسعني إلا أن أؤكد لَكُمْ استعداد وفد بلادي الكامل للتعاون البناء من أجل نجاح هذا المؤتمر.

كما أغتنم هذه الفرصة أيضا للتعبير عن خالص شكرنا وتقديرنا لسعادة السفير السيد وولفكامك هوفمان السحكرير التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة المحظر الشامل للتجارب النووية، للجهودات الكبيرة التي بذلها ولا تزال، بجهد وإخلاص، من أجل إرساء نظام دولي لرصد التجارب والتجيرات النووية وفقا لمقتضيات اتفاقية المحظر الشامل للتجارب النووية، وذلك في انتظار توافر الشروط اللازمة لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

السيد الرئيس،

يظل المحظر الشامل للتجارب النووية هدفا أساسيا للأمن الدولي منذ أمد بعيد. وقد تطلب إنجاز معاهدة المحظر الشامل للتجارب النووية ما يزيد على خمسين سنة من العمل والمفاوضات. والآن وبعد مرور خمس سنوات على فتح التوقيع على هذه المعاهدة لم تعرف بعد طريقها إلى التطبيق.

وبالرغم من الجهود المبذولة إلى حد الساعة، وتنامي عدد الدول الموقعة والمصادقة على هذه المعاهدة، لا زالت 13 دولة رئيسية من بين الدول 44 المنصوص عليها في المرفق الثاني من المعاهدة، لم تنضم بعد للمعاهدة لتستوفي بذلك شروط بدء نفاذها.

إن كل سنة مرت دون بدء نفاذ هذه المعاهدة تعتبر إهداراً للجهود التي بذلت من أجل الحد من الانتشار النووي واستتباب السلم والأمن الدوليين. بل إن التأجيل المستمر لبدء نفاذ هذه المعاهدة قد يشجع على خوض غمار التجارب النووية وتطوير الأسلحة الفتاكة دون مراعاة قانوني.

ومن هذا المنطلق فإن المغرب الذي يتشجع بمبدأ الحوار التام للأسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها السلاح النووي، ليؤكد دعمه للإعلان الذي تمخض عن المؤتمر الأول لتسهيل بدء نفاذ هذه المعاهدة، المتعقد بفينا سنة 1999، ويحدد دعوته إلى الدول المعنية أن تتحقق بأطراف هذه المعاهدة دون تأخير.

السيد الرئيس،

إن الأحداث الأبرهانية التي طالت الولايات المتحدة الأمريكية منذ شهرين، قد أبرزت ضرورة التصدي لكل نزوح إلى التهديد باستعمال الأسلحة الفتاكة النووية والكيميائية والبيولوجية. كما زادت أكثر من ذي قبل، أهمية الحاجة إلى تعزيز المقاربة متعددة الأطراف في تناول قضايا الأمن الدولي ونزع السلاح.

إن إعلان الدول النووية التي لم تنضم بعد للمعاهدة، التزامها بعدم إجراء أية تفجيرات أو اختبارات نووية، ليرجع دون شك عن المنظم الدولي على الماضي قدما وفي وضع حد نهائي للخطر النووي، لكنه لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يكون بديلاً للانضمام التام إلى معاهدة المحظر الشامل للتجارب النووية، التي تعتبر أداة قانونية فعالة في مجال الحد من الانتشار النووي ونزع السلاح.

السيد الرئيس،

لقد حرص المغرب على أن يكون ضمن السابقين للتوقيع وكذا المصادقة على اتفاقية المحظر الشامل للتجارب النووية وعياً منه بأهميتها ورغبة منه الإسهام في بلورة أهدافها ومضامينها، كما دأب المغرب على المشاركة الفعلية في الجهود الرامية إلى إبراء نظام الرصد الدولي وفقاً لمقتضيات المعاهدة، وفي هذا الإطار، فاختيار المرصد السينمولوجي لمدينة "ميدلت" المغربية من طرف الأمانة الفنية للجنة التحضيرية ضمن مكونات هذا النظام.

وطبقاً للفقرة الرابعة من المادة الثالثة للمعاهدة، فركز ذلك إنشاء السلطة الوطنية، والمركز الوطني للمعطيات بهدف تطوير التعاون بين منظمة المحظر الشامل للتجارب النووية والأطراف في المعاهدة. وإن هذا الالتزام من لدن بلدي، ليعكس انجمامه التام مع المبادئ الأساسية لمعاهدة المحظر الشامل للتجارب النووية واستعداده الكامل للاضطلاع بمسؤولياته كطرف فاعل في هذه المعاهدة.

السيد الرئيس،

إن الآمال تظل معقودة على أشغال هذا المؤتمر ليتخذ بتوافق الآراء ما يراه مناسباً من تدابير واجراءات منسجمة مع القانون الدولي، بهدف التغلب على الصعاب وتخطي العراقيل التي تعترض بدء نفاذ هذه المعاهدة.

وفي هذا الصدد يتعدد وفد بلادي أن بناء وترسيخ إجراءات الثقة بين الدول وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف وتكثيف المشاورات بين كل الأطراف المعنية، بما في ذلك اللجنة التحضيرية لمنظمة المحظر الشامل للتجارب النووية، والأمانة العامة للأمم المتحدة والخبراء وممثلي المجتمع المدني من شأنه أن يساهم في

خلق ديناميكية جديدة باتجاه تحقيق مقاصد هذا المؤتمر. ولن يتأتى ذلك إلا بتوافر الإرادة السياسية  
الجماعية التي يولدها اقتناع المجتمع الدولي بوحدة المصير وضرورة التفاعل والتآزر أمام مختلف الأخطار التي  
تهدد أمنه واستقراره.

وشكراً السيد الرئيس .